الآجُرُّومِيَّة

تأليف

أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ

الشَّهِيرِ بِابْنِ آجُرُّوم

(المتوفّى سنة ٧٢٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ(١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِـ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ(٢) الْأَلِفِ واللَّامِ(٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ(٤): مِنْ، وَإِلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ(٥)، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ(٦)

---

(١) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإيباري (ق١ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

(٢) في «ك»: «وَبِدُخُولِ»، بزيادة حرف الباء.

(٣) في «أ» و«ك» و«ن» وعند السنهوري (ق ٢ب): « . . . الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

(٤) «هى» ساقطة من: «ب».

(٥) عند السنهوري (ق٣ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَمُذْ، وَمُنْذُ» وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة فذكر منها سبعة عشر حرفا، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: لعل، ومتى، وكي». وأما ابن يعلى فقد زاد (ق٨أ): «حَتَّى، وَحَاشَا، وَمُذْ، وَمُنْذُ»، دون ذكر خلا وعدا.

(٦) قال الرملي (ص٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفا على مِنْ فيفيد أنها من حروف الخفض، وبالجر عطفا على الألف واللام ؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ[1]، وَالتَّاءُ[2].

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِـ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ[3].

وَالْحَرْفُ: مَالَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

(١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق٨أ)، وسيتكرر عنده إسقاط الباء من حروف الجر، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.

(٢) عند السنهوري (ق٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.

(٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق١٠ب) وأضافها في الشرح قائلًا: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ... ». (ق ١١أ).

بَابُ(١) الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ(٢) تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ(٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

---

(١) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا »، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولا لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب».
وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإبياري (ق١١) وشرح الكفراوي (ص٢٠).

(٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق١١ب) ولا المكودي (ص٤) ولا السنهوري (ق ٨أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص٧٣) ولا الحطيب الشربيني (ص ٧٤) ولا الإبياري (ق١١ب-١٢أ).
وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص٣) والحلبي (ص٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص٦) والنجم (ق٣ب) والكفيري (ق٢٤أ) والكفراوي (ص٢٠) والونائي (ق١٣أ).

(٣) وقع في نسخة البجائي (ق٦أ): «وَأَلْقَابُهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علاماته» اهـ، ووقع عند الرملي (ص٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: وعلاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ(٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي(٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ(٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ(٥)، وَحَمُوكِ(٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

---

(١) عند ابن يعلى (ق١٦أ): «فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ مُطْلَقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقا، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق١٦ب): «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

(٣) في «ل» و«خ» وعند السنهوري (ق١١ب): «إذا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص٧٨): «وفي بعض النسخ: إذا».

(٤) قال الرملي (ص٧٩): «وفي بعض النسخ: السِّتَّةِ». وورد النص عند ابن يعلى (ق١٧أ): «وَفِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ».

(٥) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق١٧أ) والسنهوري (ق١١ب): «أَخُوكَ وَأَبُوكَ».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً[1].

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ[2]، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ[3]، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ[4] إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ[5]، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ[6]،

---

(١) في نسخة ابن يعلى (ق ١٨أ) ورد نص الآجرومية كالآتي: «وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ: جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَقَامَتِ المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثم قال شارحا: «هكذا أثبت النص في بعض النسخ، وفي بعضها: وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

(٢) في «ك»: «ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ضَمِيرُ الجَمْعِ».

(٣) عند السنهوري (ق١٣ب): «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة: في.

(٤) في «ز» و«س» و«ل» و«م» و«ن» وعند السنهوري (ق١٤أ) والونائي (ق٢٣ب): «وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ»، بزيادة كلمة: في.

(٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لا توجد عند المكودي (ص٥).

(٦) قال الرملي (ص٨٦): «وفي بعض النسخ: السِّتَّةِ».

نحوُ(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ(٣)

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ(٤) الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ(٥) النُّونِ.

---

(١) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحوُ، ويصح نصبه على كونه مفعولا لفعل محذوف، تقديره: أعني نحوَ، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص٣٢، ٤٤).

(٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق١٩ب) والمكودي (ص٦) والأزهري في إعرابه (ق٦ب) والنجم (ق٦أ) والكفيري (ق٣٥أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».
قال المكودي: «فأخاك مفعول برأيت، وأباك معطوف عليه» اهـ. وجاء النص عند الونائي (٢٤أ): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكِ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

(٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق١٤ب) ولا المكودي (ص٦) ولا الكفيري (ق٣٥أ) ولا الونائي (ق٢٤أ).

(٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص ٤) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١١) والخطيب الشربيني (ص٩٤) والإبياري (ق٢٦ب): «فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.
وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٢٢أ) ولا المكودي (ص٦) ولا السنهوري (ق١٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٧أ) ولا النجم (ق٦ب) ولا الكفيري (ق٣٦أ) ولا الكفراوي (ص٣٣) ولا الونائي (ق٢٤أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص٨٩).

(٥) في «ك» وعند السنهوري (ق١٥ب) والنجم (ق٦ب): «بِثُبُوتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا[1] الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ[2]، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ[3].

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي[4] التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ[5].

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي[6] الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

---

(١) في «أ» وعند المكودي (ص٦): «وَأَمَّا» بالواو بدلا من الفاء.

(٢) في «خ»: «وفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «في».

(٣) في «خ» و«ل» و«ن»: «وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ»، بزيادة كلمة «في».

(٤) كلمة «في» لا توجد في «أ» و«ز» و«س»، وليست عند الكفراوي (ص٣٤).

(٥) في « ع» و«ن» وعند الإبياري (ق٢٩أ): «وَفِي الجَمْعِ»، بزيادة كلمة في.

(٦) في «ع» والونائي (ق٢٦ب): «في موضعين: في الفعل...».

الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ[1] الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ[2] النُّونِ.

(١) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١٢ خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص٩٩): «وَفِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق١٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٩٥) ولا النجم (ق٧ب) ولا الإبياري (ق٣٢أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا الونائي (ق٢٧أ).

(٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «بِثُبُوتِ».

فَصْلٌ(١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ(٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

---

(١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

(٢) قال الرملي (ص٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اهـ، وقال الأزهري (ق٨أ): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٣٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع».

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثاني عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ[1].

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ[2]، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ[3]، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا[4] التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

---

(١) عند ابن يعلى (ق٢٥أ) والمكودي (ص٧) والسنهوري (ق١٩ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ» و«جُزِمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و«يُخْفَضُ» و«يُجْزَمُ».

(٢) قال الرملي (ص٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال الأزهري (ق٩أ): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٤٠): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.
وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/٨٠) أن يكون السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهـ، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

(٣) قال الرملي (ص٩٧): «وفي نسخة: السِّتَّةُ؛ بزيادة هنوك»اهـ . وقال البيجوري في شرح نظم العمريطي (ص١٩) : ووقع في بعض نسخه (يعني الأجرومية) الأسماء الستة بزيادة الهن.

(٤) عند الونائي (ق٢٨أ): «أما»، دون فاء.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ[1]: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ[2]، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا[3].

(١) قال لرملي (ص ٩): «وفي نسخة: السِّتَّةُ».

(٢) في «س» وعند لنجم (ق١٠ب): «بِثُبُوتِ النُّونِ».

(٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٦ب) والسنهوري (ق٢٠أ): «بحذف النون».

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ[(١)]: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ[(٢)].

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ[(٣)] أَبَداً.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَداً[(٤)].

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ[(٥)] أَبَداً، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

---

(١) في «م» وعند السنهوري (ق٢١أ): «نحو قولك».

(٢) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٧أ) والمكودي (ص٨) والسنهوري (ق٢١أ) والكفيري (ق٦٣ب): « نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص١٠٨).

(٣) في «ز»: «فَالماضِي مَفْتُوحٌ أَبَداً»، دون ذكر كلمة الآخر.

(٤) في «خ» و«ن»: «وَالأَمْرُ مَجْزُومُ الآخِرِ أَبَداً» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَداً».

(٥) في «خ» و«ك»: «وَهُوَ مَرْفُوعُ الآخِرِ أَبَداً»، بزيادة كلمة الآخر.

فالنَّوَاصِبُ(١) عَشَرَةٌ، وَهِيَ(٢): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ(٣)، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ(٤)، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ(٥)، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّان(٦)، وَأَيْنَ(٧)، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً(٨).

---

(١) في «ن» وعند السنهوري (ق٢٤أ) والبجائي (ق١٣أ): «وَالنَّوَاصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال الكفراوي (ص٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اهـ، وقال الأزهري (ق١١): «وقرن بالفاء لما في الكلام من معنى الشرط، والتقدير: إن أردت تعدادها».

(٢) «وهِيَ» ليست عند الخطيب الشربيني (ص١١٢).

(٣) عند السنهوري (ق٢٤أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

(٤) في «ن»: «وَلَامُ الْأَمْرِ، وَلَامُ الدُّعَاءِ».

(٥) في «ك»: «وَلَا فِي النَّهْيِ، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع»: «وَأَيْنَ وَأَيَّانَ»، بتقديم أين.

(٧) عند الخطيب الشربيني (ص١٢٧): «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ز» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق٣٣أ) ولا السنهوري (ق٢٧ب) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٩).
وعبارة «إِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١ وقد أشار الكفراوي (ص٥٩) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ويوجد في بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي(ص١١٨-١١٩) والإبياري [illegible] والونائي (ق٣٩ب).

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ[1] أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

(١) في «ع» و«ك» و« ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ(١).

فَالظَّاهِرُ(٢) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ(٣).

---

(١) قال العشماوي (ص٢٤): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهـ، وقال الونائي (ق٤١ب): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، وبرفعهما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وبنصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق٣٥ب -٣٦أ) والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق٣٠أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١أ) والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإبياري (ق٥٦-٥٧) والنجم (ق١٦ب-١٧أ) والكفيري (ق٧٤ب) والونائي (ق٤١ب-٤٢أ) وزاد الخطيب والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وورد النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص٨-٩) والحلبي (ص٢٩٢) والأزهري في شرحه (ص٢٠) والكفراوي (ص٦٤-٦٥) على النحو الآتي:
«فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ،=

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ(١)، نَحْوُ قَوْلِكَ(٢): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي (ص١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل...ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو قام، ومضارع وهو يقوم»اهـ وقال الخطيب الشربيني (ص١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر المصنف منها أربعة أمثلة».

(١) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص١٠) ولا السنهوري (ق٣٠ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٢أ) ولا الرملي (ص١٢٥) ولا الإبياري (ق٥٨ب) ولا النجم (ق١٧أ) ولا الكفراوي (ص٦٦) ولا الونائي (ق٤٢أ).

(٢) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الـمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ[1] اثْنَا عَشَرَ[2]، نَحْوُ ....

(١) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٣٧أ) والمكودي (ص١١) والسنهوري (ق٣٣أ) جاء النص على النحو الآتي: «وَالمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وما أشبه ذلك».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل».

وورد النص عند الرملي (ص١٣٢) والونائي (ق٤٤أ): «والمضمر نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضُرِبْتِ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

(٢) اثنا عشر توجد في «س» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٤٤) والعشماوي (ص٢٥) وطبعة السعادة (ص٩) والحلبي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١٣أ)=

قَوْلِكَ[1]: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ[2].

= ولا في شرحه (ص٢٢) ولا الإبياري (ق٦٣ب) ولا النجم (ق١٧ب) ولا الكفيري (ق٧٩أ) ولا الكفراوي (ص٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.

(١) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

(٢) في «م» و«ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٣ب) والكفيري (ق٧٩أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.»

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[1].

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ[2].

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ[3].

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ[4]: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

---

(١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص١١).

(٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإبياري (ق٦٥ب).

(٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ(١) نَحْوُ قَوْلِكَ(٢): زَيْدٌ قَائِمٌ(٣)

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ(٤)، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ(٥): زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ(٦)

---

(١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».

(٢) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السنهوري (ق٣٥أ) والأزهري في إعرابه (ق١٤ب) وشرحه (ص٢٦) والرملي (ص١٣٦) والإبياري (ق٦٧ب) والكفيري (ق٨٠أ) والونائي (ق٤٥أ).

(٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص١٥٤) والكفراوي (ص٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص٢٦) والرملي (ص١٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإبياري (ق٦٥ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن. ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق٤١أ) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (٣٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٤ب) ولا النجم (ق١٨ب) ولا الكفيري (ق٨٧أ) ولا الونائي (ق٤٥ب).

(٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤١أ) والسنهوري (ق٣٥أ) والرملي (ص١٣٦): «المَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.

(٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص١٢) ولا الرملي (ص١٣٦) ولا الونائي (ق٤٦أ).

(٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ(١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ(٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً(٣)، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصاً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) في «ن»: «أَقْسَامٍ» بدلاً من أَشْيَاءَ، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (ص ٧٩)، ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهري في شرحه (ص٢٦) ولا الإبياري (ق٧٠أ) ولا النجم (ق١٩أ).

(٢) عند الخطيب (ص١٥٩) والكفراوي (ص٧٩): «وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) قال الرملي (ص١٤٩): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائما»، وكذا أشار الونائي (ق٤٨أ) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق٢٠ب) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً، وَكُنْ قَائِماً».

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الِاسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ[1]، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ[2].

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ[3]، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ[4]، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

---

(١) في «خ» و«س» و« ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والمكودي (ص١٣) والأزهري في شرحه (ص٢٧) والإبياري (ق٧٢ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.

(٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٣) وفي طبعة السعادة (ص١١) والحلبي (ص٢٩٤) وعند الخطيب الشربيني (ص١٦٨).
وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق٤٤أ) ولا السنهوري (ق٣٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٥ب) ولا شرحه (ص٢٨) ولا الرملي (ص١٥٣) ولا الإبياري (ق٧٣أ) ولا النجم (ق٢١أ) ولاالكفراوي (ص٨٤) ولا الونائي (ق٤٨ب).

(٣) عند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨): «لِلتَّأْكِيدِ».
فائدة: قال السنهوري (ق٣٩أ): «كان الصواب أن يسقط اللام أو المعنى» اهـ، يعني أن تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».

(٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والأزهري في إعرابه (ق١٥ب-١٦أ) وشرحه (ص٢٨) والإبياري (ق٧٤أ) والعشماوي (ص٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ[1] وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ[2] وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا[3].

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ[4].

تَقُولُ[5]: ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً[6]، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً[7]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) عند الخطيب الشربيني (ص١٦٩): «ظَنَّ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق٤٧ب) والونائي (ق٤٩ب): «تَنْصِبُ الِاسْمَ».

(٣) «عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشربيني (ص١٦٩)، وقوله «لَهَا» فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

(٤) قال السنهوري (ق٤١ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

(٥) من قوله: تَقُولُ إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٤١ب).

(٦) في «ن»: «قَائِماً» بدلا من مُنْطَلِقاً.

(٧) عند الكفراوي (ص٨٦) بدل هذا المثال: «وَخِلْتُ الهِلَالَ لَائِحاً».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ[1] فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ[2]، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ[3] زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ[4]: الِاسْمُ[5] الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالِاسْمُ[6] الْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ[7] وَمَكَّةَ، وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ[8]، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

---

(١) في «ن» وعند ابن يعلى (٤٩ب) والمكودي (ص١٤): «لِمَنْعُوتِهِ».

(٢) عند السنهوري (ق٤١ب): «وَجَرِّهِ».

(٣) في «ل» و«م» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٧٤): «جَاءَ».

(٤) «أَشْيَاءَ» ليست عند السنهوري (ق٤٤أ).

(٥) «الاسم» لا توجد في «أ» و«ع» وليست عند النجم (ق٢٢أ).

(٦) في «أ» و«ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٣١) والنجم (ق٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فليس فيها كلمة: الاسم.

(٧) عند الإبياري (ق٨٢أ): «كَزَيْدٍ»، بوجود الكاف بدلا من نحو.

(٨) «وَالْغُلَامِ» ليس في نسخة النجم (ق٢٢أ).

والنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ[1] بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ[2].

وَتَقْرِيبُهُ[3]: كُلُّ مَا صَلَحَ[4] دُخُولُ الْأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ[5].

(١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

(٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».

(٣) في «أ» و«م»: وَتَعْرِيفُهُ، بدلًا من: وَتَقْرِيبُهُ.

(٤) عند الرملي (ص١٩٥) والكفيري (ق٩٨أ): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاءفي «أ» وعند ابن يعلى (ق٤٩ب) والمكودي (ص١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه.
فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

(٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٧ب) والكفراوي (ص٩٢) والونائي (ق٥٤أ): «الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ»، وجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا(١)، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: قَامَ(٢) زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو(٣).

---

(١) «وَإِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق٥٤ب) وكذلك حرف العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.
وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى نص على أن ابن آجروم لم يذكر حرف العطف إما، فقال عند حديثه على أو: «ونظيرتها إما، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتها الواو» اهـ، وقال أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما يسعه هذا المختصر.

(٢) في «أ» و«ز» و«ي»: «جَاءَ» بدلا من قام.

(٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة (ص١٣) والحلبي (ص٢٩٥) والإبياري (ق٩٢أ بالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الباقية، ولا في أيٍّ من الشروح المعتمدة في التحقيق، قال ابن يعلى (ق٥٥أ): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اهـ، وقال الكفراوي (ص٩٥-٩٦):

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ(٢).

«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال...ومثال الثالث: لمْ يقم ويقعد زيد».

(١) عند السنهوري (ق٥١أ) والرملي (ص٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

(٢) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص١٣) وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٨أ) والكفيري (ق١٠٥ب): «وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ»، بزيادة تنكيره، قال الأزهري والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص٢٩٥) وليست عند ابن يعلى (ق٥٦أ) ولا المكودي (ص١٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في شرحه (ص٣٣) ولا الرملي (ص٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص١٩٨) ولا النجم (ق٢٤أ) ولا الكفراوي (ص٩٧) ولا الونائي (ق ٥٨أ) ولا العشماوي (ص٣٢) وجاءت عند الإبياري بالسواد.
قال المكودي: «فهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اهـ، وقال الأزهري في الشرح (ص٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اهـ، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اهـ، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ[1]: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ[2].

تَقُولُ: قَامَ[3] زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

---

(١) عند العشماوي (ص٣٢): «وَهُوَ».

(٢) «وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» لا توجد في «خ» و«ل» وليست عند المكودي (ص١٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٨أ)، وقد ورد النص في «ن» وعند ابن يعلى (ق٥٦أ) والرملي (ص٢١٠): «وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع.

(٣) في «ي»: «جَاءَ»، بدلا من: قَامَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى[1] أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: قَامَ[3] زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ[4].

---

(١) في «م» وعند الكفراوي (ص٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجر على، وقال الإبياري (ق٩٦أ): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق٦٠أ).

وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص٣٤) والنجم (ق٢٥أ) والكفيري (ق١٠٦أ) : «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٦) والسنهوري (ق٥٢ب) والخطيب الشربيني (ص ٢٠٦) والنجم (ق٢٥أ) والكفيري (ق١٠٦أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

(٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ[1]، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا[2]، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

---

(١) في «ك»: «أَرْبَعَةَ عَشَرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر.

قال المكودي (ص١٧) : «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية».

ووافقه الأزهري فقال في إعرابه (ق١٩ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبر ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر».

وقال السنهوري (ق٥٤أ): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول».

وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع» .

(٢) في «ز» والأزهري في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالْمُسْتَثْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ معَهُ[1]، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا[2]، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ[3] أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ[4].

---

(١) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق٥٩ب) والرملي (ص٢١٨) والكفيري (ق١٠٩أ) والكفراوي (ص١٠٢) والونائي (ق٦٠ب).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتهَا» زيادة: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِها»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٥٩ب) والأزهري في شرحه (ص٣٦) وفي إعرابه (ق١٩ب): «وهي»، وقال الرملي (ص٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».

فائدة: قال الإبياري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيثه؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها...» بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو.....» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٥٤أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (١٩ب) ولا الكفيري (ق١٠٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ(١): الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ(٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ(٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ(٤): ضَرَبْتُ زَيْداً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

---

(١) في «أ» وعند النجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب): «المَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السنهوري (ق٥٥أ)، قال السنهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسنهوري (ق٥٥أ) والونائي (ق٦١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص١٥) والحلبي (ص٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والمكودي (ص١٧) والأزهري في إعرابه (ق٢٠أ) وفي شرحه (ص٣٧) والرملي (ص٢١٩) والخطيب الشربيني (ص٢١١) والإبياري (ق٩٩ب) والنجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب) والكفراوي (ص١٠٣) والعشماوي (ص٣٤).
قال السنهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) وعند الأزهري (ق٢٠ أ) والإبياري (ق١٠٠أ بالسواد) والونائي (ق٦١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلبي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والبجائي (ق٢٦أ) والكفراوي (ص١٠٣): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ[1]: ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْكَ، وَضَرَبْكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

---

(١) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) والحلبي (ص٢٩٧) : «وَهِيَ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٢) والإبياري (ق١٠٠ب) والونائي (ق٦١أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص٢١٤) والإبياري (ق١٠٣أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ(١): هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ(٢): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً.

وَهُوَ قِسْمَانِ(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ(٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ(٥): قَتَلْتُهُ قَتْلاً(٦).

---

(١) في «ل» و«م» وعند السنهوري (ق٥٧أ) والأزهري (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) والكفيري (ق١١٢ب) والكفراوي (ص١٠٣): «بَابُ المَصْدَرِ وَهُوَ الاسْمُ...»، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

(٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص١٨) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨).

(٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن» وعند المكودي (ص١٨): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ...».

(٤) عند المكودي (ص٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والسنهوري (ق٥٧أ) والأزهري في إعرابه (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظ»، قال الأزهري: «فإن: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

(٥) عند الكفراوي (ص١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

(٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوساً وَقَعَدْتُ قُعُوداً»، بدلا من: قتلته قتلا، وجاء في «م» زيادة على المثْبت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْباً.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُوداً، وَقُمْتُ وُقُوفاً[1].

---

(١) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٦) والحلبي (ص٢٩٧) والمكودي (ص١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٦٠ب) ولا السنهوري (ق٥٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢١أ) ولا شرحه (ص٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص٢٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨) ولا الإبياري (ق١٠٤ب) ولا النجم (ق٢٩أ) ولا الكفراوي (ص١٠٧) ولا الونائي (ق٦٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَراً، وَغَداً، وَعَتَمَةً[1]، وَصَبَاحاً، وَمَسَاءً، وَأَبَداً، وَأَمَداً، وَحِيناً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».

نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ[2]، وَهُنَا، وَثَمَّ[3]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) في «ك» بعد وعتمة: «وَعِشَاءً»، وفي «أ» و«ي»: بعد وحينا: «وَوَقْتاً».

(٢) في «أ» و«خ» و«س» و«ع» و«ك» و«م» و«ي» وعند ابن يعلى والمكودي (ص١٨) والأزهري في إعرابه (ق٢١ب) والرملي (ص٢٣٠) والإبياري (ق١٠٨أ): «وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ وَحِذَاءَ» وعند الونائي (ق٦٣ب): «وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ».

(٣) في «س» وطبعة السعادة (ص١٦): «وَثَمَّ وَهُنَا».

بَابُ الْحالِ

الْحَالُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انبَهَمَ(١) مِنَ الْهَيْئَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ(٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِباً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ(٣) الْحَالُ(٤) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ(٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

---

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أُبْهِمَ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «خ» و«ز» و«س» و«ع» وليست عند المكودي (ص١٩) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١ب) ولا الرملي (ص٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٢٩) ولا النجم (ق٣١أ) ولا الكفيري (ق١١٥ب) ولا الكفراوي (ص١١٠) ولا الوناثي (ق٦٤أ).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٣أ) والسنهوري (ق٦٠أ) والأزهري في شرحه (ص٤٠).

(٣) في «ع» وعند المكودي (ص١٩) والإبياري (ق١١٠ب) والنجم (ق٣١ب) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق٢٢أ).

(٥) في «ع» وعند المكودي (ص١٩) والإبياري (ق١١٠ب) والنجم (ق٣١ب) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ(1) مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ(2): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً.

وَلَا يَكُونُ(3) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ(4).

---

(1) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أُبْهِمَ».

(2) «قَوْلُكَ» لا توجد في «س» و«ع».

(3) في «س» و«م» و«ي» وطبعة الحلبي (ص٢٩٨) وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢ب) وفي شرحه (ص٤٢ خارج الأقواس) والكفيري (ق١١٨ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ»، بزيادة لفظ التمييز، ولا يوجد عند الباقي، قال الكفراوي (ص١١٦): «يكون فعل مضارع متصرف من كان الناقصة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر في محل رفع يعود على التمييز».

(4) «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ» توجد في «أ» و«س» و«م» و«ن» وفي طبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٤أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) والإبياري (ق١١٤أ) والكفراوي (ص١١٦) والكفيري (ق١١٩أ) والونائي (ق٦٥ب) والعشماوي (ص٣٨).

وليست في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السنهوري (ق٦٢ب) ولا الأزهري في شرحه (ص٤٠) ولا الرملي (ص٢٤٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٣٦) ولا النجم (ق٣٢أ).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ(١)

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامّاً(٢) مُوجَباً(٣)، نَحْوُ(٤): قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْراً.

وَإِنْ(٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيّاً تَامّاً(٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ(٧)، نَحْوُ(٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ(٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْداً.

---

(١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق٦٤ب) والسنهوري (ق٦٤أ): «بَابُ الْمُسْتَثْنَى».

(٢) «تَامّاً» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهوري (ق٦٤ب).

(٣) عند ابن يعلى (ق٦٥أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٣أ) والونائي (ق٦٦أ): «مُوجَباً تَامّاً».

(٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي» : نَحْوُ قَوْلِكَ.

(٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من وَإِنْ.

(٦) في «أ»: «تَامّاً مَنْفِيّاً».

(٧) «عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهوري (ق٦٥أ).

(٨) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ل» و«ي»، وعند ابن يعلى (ق٦٥أ) والمكودي (ص٢٠) والسنهوري (ق٦٥أ) والرملي (ص٢٤٤) والإبياري (ق١١٥ب): «مَا قَامَ أَحَدٌ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً[1] كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ[2]: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ[3] إِلَّا زَيْداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: غَيْرٍ، وسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ[4]: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْداً وزَيْدٍ[5]، وَعَدَا عَمْراً وعَمْرٍو[6]، وَحَاشَا زَيْداً وَزيدٍ[7].

---

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الْمَنْفِيُّ نَاقِصاً»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً مَنْفِيّاً».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند الونائي (ق٦٦أ): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق٦٥ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْداً، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْداً وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرٍو» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا عَمْراً وَعَمْرٍو.

(٦) عند المكودي (ص٢٠): «وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْراً وَعَمْرٍو» وفي «م» وعند النجم (ق٣٣أ) والكفيري (١٢٠ب): «وَعَدَا زَيْداً وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السنهوري (ق٦٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢٤أ) ولا الإيباري (ق١١٨أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص١٨) والحلبي (ص٢٩٩): «وَحَاشَا بَكْراً وَبَكْرٍ».

بَابُ «لَا»

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ(١) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ(٢)، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»(٣)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ(٤)، وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»(٥)، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ(٦) تَكَرَّرَتْ(٧): جَازَ إِعْمَالُها وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ(٨): لَا رَجُلَ

---

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١): «تَنْصِبُ النَّكِرَةَ».

(٢) في «ز» وعند الإبياري (ق١١٩ب): النَّكِرَاتِ بدلا من النَّكِرَةِ.

(٣) كلمة «لَا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق٦٧ب).

(٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

(٥) عند السنهوري (ق٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا».

(٦) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الرملي (ص٢٥١) والنجم (ق٣٣ب) والكفراوي (ص١٢٢) والونائي (ق٦٩أ) والعشماوي (ص٤٠): «فَإِنْ»، بالفاء.
والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١) والسنهوري (ق٦٧ب) والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وفي شرحه (ص٤٤) والكفيري (ق١٢١ب).

(٧) في طبعة الحلبي: «فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

(٨) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٥) والكفراوي (ص١٢٣): «فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ» بدلًا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية، والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ[1].

---

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص٢١).

بَابُ الْـمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ(١) بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ(٢) عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ(٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

---

(١) عند الخطيب الشربيني (ص٢٥٤) والونائي (ق٧٠أ) والعشماوي (ص٤٠): «وَالشَّبِيهُ».

(٢) عند المكودي (ص٢١): «فَالمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ يُبْنَيَانِ...» دون أما، ولا فاء فيبنيان.

(٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أما، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ: يَاغُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْراً مِنْ عَمْرٍو، وَيَاطَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْـمَـفْـعُـولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ[١] بَيَاناً[٢] لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[٣]: قَامَ زَيْدٌ[٤] إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

---

(١) عند المكودي (ص٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

(٢) في «س»: «عِلَّةً» بدلا من بيانا.

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص١٢٥) ولا الوناني (ق٧١أ) وبالسواد عند الإيباري (ق١٢٣أ).

(٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ[1]: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ[2].

نَحْوُ قَوْلِكَ[3]: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِها، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِها[4] فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا[5] فِي الْمَرْفُوعَاتِ[6].

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ[7] تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ[8]

---

(١) عند المكودي (ص٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».

(٢) في «ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٥ب): «الَّذِي يُذْكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإيباري (ق١٢٦) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.

(٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص٢٢) ولا الكفراوي (ص٢٦).

(٤) عند الخطيب الشربيني (ص٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ».

(٥) عند السنهوري (ق٧٤ب): «ذِكْرُهُ»، وعند الخطيب (ص٢٦٤) والإيباري (ق١٢٧ب): «ذِكْرُهَا».

(٦) في «ن»: «فِي بَابِ المَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

(٧) عند السنهوري (ق٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والنجم (ق٣٥أ): «قَدْ».

(٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا».

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ[1]: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ[2].

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ[3] الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ[4]، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ[5]، وبِمُذْ[6]، وَمُنْذُ[7].

---

(١) في طبعة السعادة (ص٢٠) والحلبي (ص٣٠٠) والونائي (ق٧٢ب): «ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ»، وفي «أ» و«م» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٧) والنجم (ق٣٥أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهري في إعرابه (ق٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

(٢) عند الرملي (ص٢٦٤): «وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ».

(٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلبي (ص٣٠٠) وعند المكودي (ص٢٣) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والخطيب الشربيني (ص٢٦٨) والنجم (ق٣٥ب): «وَبِحُرُوفِ».

(٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق٧٢ب).

(٥) «وَبِوَاوِ رُبَّ» ليست عند الكفراوي (ص٢٩)، ووقعت عند السنهوري (ق٧٤ب) بعد قوله: «وَفِي، وَرُبَّ...».

(٦) عند السنهوري (ق٧٤ب) والونائي (ق٧٥أ): «وَمُذْ».

(٧) قال السنهوري (ق٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ[1] قَوْلِكَ[2]: غُلَامُ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ[3].

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ[4]: غُلَامُ زَيْدٍ، وَالذِي يُقَدَّرُ بِمِن، نَحْوُ[5]: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخاتَمُ حَدِيدٍ[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإيباري (ق٢٣ ١أ) والكفيري (ق١٣٠أ): نَحْوُ، دون فاء.

(٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص٢٣) ولا العشماوي (ص٤٢).

(٣) في «ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق٣٥ب) والكفراوي (ص١٣٠) ورد النص على النحو التالي:

«وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَايُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَايُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٤) في «خ» و«ز»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق١٣٠ب) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٦ب): «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ»، وفي طبعة الحلبي (ص٣٠٠): وَاللهُ أَعْلَمُ.

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م